هذا الهجوم المستشرس على حق العودة

انطوان شلحت

لا تخفي مصادر إسرائيلية مقرّبة من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أن الهجوم على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) جزء من محاولة قديمة - متجدّدة، ترمي إلى دفن حق العودة الفلسطيني. وقبل أيام، نشر باحث في معهد مسغاف للأمن القومي والاستراتيجيا الصهيوني (يميني) ألف قبل ستّة أعوام بحثاً إسرائيلية من حزب العمل الإسرائيلي كتابًا بعنوان «حرب حق العودة: المعركة حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وكيف يمكن لإسرائيل الانتصار فيها»، مقالة شدّد فيها على أنه بغضّ النظر عمّن سيحكم قطاع غزة، في «اليوم التالي» للحرب، على إسرائيل التمسك بألّا يوجد في غزّة لاجئ فلسطيني واحد، ولا مخيمات لاجئين، ولا وكالة إغاثة. وفي قراءة هذا الباحث، فإن قضية اللاجئين ووكالة أونروا هما في نظر الفلسطينيين التعبير الملموس عن رفضهم ما حدث في عام 1948 (النكبة والتشريد). ولذا فتفكيك «أونروا» وتصفية ظاهرة اللجوء، هما بمثابة مؤشر إلى «بدء إسرائيل العمل للمرة الأولى ضد نيات الفلسطينيين وليس فقط ضد قدراتهم»، على حدّ تعبيره.

من الأمور المثبتة في الماضي، استنادًا إلى جميع جولات المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية، أن هناك تباينات طفيفة في مواقف أحزاب دولة الاحتلال بشأن مساتي الحدود الدائمة ومستقبل القدس، في حين أن هناك إجماعًا على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم الذي هجروا عنه عنوة تطبيقًا لحقّ العودة، بموازاة إجماع على أنّ «الحلّ الأوحد» لقضية هؤلاء اللاجئين هو التوطين. وهو إجماع عابر للأحزاب، وإذا ما تركّزنا بالطرف «اليساري» من الخريطة السياسية الإسرائيلية، نستعيد، مثلًا، موقف رئيس «مركز بيرس للسلام» أوري سافير، الذي سبق أن تولى رئاسة الوفد الإسرائيلي خلال مفاوضات أوسلو ومنصب المدير العام لوزارة الخارجية، حين كتب إثر مؤتمر أنابوليس (2007)، مقالة شدّد في سياقها على أنّ الإسرائيليين باتوا يعرفون في ذلك الوقت، عمليًا، ملامح الاتفاق الدائم. ولفت إلى أنّ حلّ قضية اللاجئين يمكن أن يتمّ بواسطة عودة قسم منهم إلى دولة فلسطينية، قال إنّ حدودها الدائمة ستقرّ على أساس خطوط 1967 مع تعديلات متبادلة، وتعويض القسم الآخر منهم وتوطينه في دول متعدّدة بحسب قوانين كل دولة، «وهو ما سيخوّلنا أن نمارس حق النقض ضد دخول سكان فلسطينيين إلى إسرائيل»!

وأشرنا مرات عدّة بأن ما يعرف باسم «قضية اليهود العرب» التي سبق أن أبدى الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن تعاطفه معها، يجري تجييشها لمصلحة تزكية حلّ التوطين. وقبل نحو عقد، كتب رئيس الغرفة التجارية والصناعية الإسرائيلية - المصرية، وهو يهوديّ أصله مصريّ، أنّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وجدت حلًا عمليًا لها منذ نشوئها. وأوضح كيفية ذلك بالقول: رغم أن 700 ألف لاجئ فلسطيني اضطروا إلى مغادرة بيوتهم في 1948 وهذا لا خلاف عليه، نميل إلى أن ننسى ونُقلّل من أهمية حادثة تاريخية أخرى لا تقل رُعبًا هي أنه في تلك الفترة اضطر 1,5 مليون يهودي من الدول العربية إلى مغادرة بيوتهم، وأنا واحد من هؤلاء. اللاجئين، وأحببت بيتي في مصر لا أقل مما أحبّ اللاجئ الفلسطيني بيته في يافا. وحُلّت المشكلة من خلال تبادل السكان والمعاناة، فاللاجئون الفلسطينيون عانوا الأمرّين، ونحن عانينا، وحان الوقت لإغلاق ملف الماضي والنظر قدمًا نحو المستقبل. لعلّ الأمر الأهم هو الدلالة الكامنة في هذه المواقف، والتي تحيل إلى حقيقة أن جميع الدعوات والمبادرات والذرائع بهذا الشأن مشدودة برباط وثيق إلى جذر أساسي واحد، هو رفض حقّ العودة. ويجدر تذكير أن يوسي بيلين، أحد أبرز مهندسي اتفاقيات أوسلو، ألحّ في عام 2002 على أن تنتقل المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين من التمحور حول حق العودة إلى التمحور حول «مشكلة اللاجئين». وغير خاف أن الهدف من وراء مطالبته هذه سياسيّ أولًا وقبل أي شيء، ويعكس الإصرار الإسرائيلي على رفض الاعتراف بأن للفلسطينيين حقًا في وطنهم الذي اغتصب وما زال يغتصب.

ما الذي يمكّن نتنياهو من التهجم على قادة العالم؟

عمر كوش

يمكن تشبيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بكائن مسعور يهاجم بشراسة وعدوانية كل من يقف في طريقه، أو يتجرأ على الانتقاد أو الاعتراض على حرب الإبادة التي يشنها مع حكومة الحرب الفاشية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزّة منذ أكثر من عام، والتي وسعها في نهاية سبتمبر/أيلول الماضي، لتطال لبنان عبر استهداف قادة حزب الله وعناصره، وأماكن وجودهم في كل المناطق اللبنانية.

لا يقتصر تهجم نتنياهو على الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حين تخرج منه، أو تنسب إليه، تصريحات ينتقد فيها مواقف وأفعالاً إسرائيلية، بل طال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ومعه مسؤولون أمميون عديدون، إضافة إلى رؤساء حكومات إسبانيا وبلجيكا، ومسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل. ولم يسلم من تهجّمه الرئيس الأميركي جو بايدن، على الرغم من الدعم المنقطع النظير الذي تقدّمه إدارته لإسرائيل على كل المستويات السياسية والعسكرية اللوجستية والمالية.

السؤال هنا: ما الذي يُمكّن نتنياهو من الاستقواء والتهجم على عديد من قادة العالم الذين تجرأوا على انتقاد فظائع الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين؟ هل يستقوي بالدعم الأميركي له، أم أن الأمر متعلق بأن هذا الرجل يمثل تيار يمين فاشي وعنصري يحكم الدولة العبرية، ويتلقّى دعماً غير محدود من رصفائه في دول الغرب الأطلسي، خاصة في الكونغرس ومجلس الشيوخ والمؤسّسات الأميركية الأخرى التي تهيمن على صانع القرار في الولايات المتحدة؟

فاشية حكومة نتنياهو واستنادها إلى قوى اليهيمنة دفعاها إلى اعتبار غوتيريش شخصاً غير مرغوب فيه، أي أنها قرّرت منعه من دخول إسرائيل، على خلفية ما اعتبره وزير الخارجية الإسرائيلي يسرئيل كاتس «عدم إدانته الصريحة» للهجوم الصاروخي الذي شنته إيران مؤخراً على إسرائيل. وهي حجة فنّدها غوتيريش خلال جلسة عقدها مجلس الأمن بعد القرار الإسرائيلي، وأكد فيها تجديد إدانته «الهجوم الصاروخي الضخم الذي شنته إيران على إسرائيل». وليس خافياً أن التطاول الإسرائيلي على غوتيريش لم يتوقف منذ بداية حرب الإبادة التي تشنها على قطاع غزة، ثم تفاقم بعد دفاعه عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ثم اعتباره «الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة تهدد الشرق الأوسط»، إضافة إلى تأكيد التزامه بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدر في 19 سبتمبر/أيلول الماضي، ودعا إلى «إنهاء الاحتلال الإسرائيلي خلال 12 شهراً».

ليس التجاسر الإسرائيلي على غوتيريش الأول من نوعه حيال المسؤولين الأمميين، بل سبق أن منعت إسرائيل من الدخول إليها المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، ومنعت كذلك مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل من الدخول إليها منذ حربها على غزة، وذلك عقاباً على جملة مواقفه تجاه حربها، وليس فقط لأنه قال «ما من احد قادر على لجم نتنياهو».

لعل تهجّم بنيامين نتنياهو المتكرّر على الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يقدّم مثالاً بارزاً على حجم الصلف الإسرائيلي، الذي يعمد إلى التحريف، ويضمر الابتزاز، فقد شنّ نتنياهو هجوماً لاذعاً على ماكرون، لأنه طالب إسرائيل بعدم التعرّض لقوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان (يونيفيل)، وذكّر نتنياهو بأن لا يسنى أن بلاده نفسها «أنشئت بقرار من الأمم المتحدة»، في إشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 1947، الذي نصّ على خطة لتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية. لكن ماكرون سرعان ما تراجع عما قاله بعدما تهجم نتنياهو عليه، وندّد بما سمّاها «قلة المهنية» لدى بعض الوزراء والصحفيين الفرنسيين، الذين اتهمهم بتحريف تصريحاته عن إسرائيل. والمخجل أنه تحدّث بلغة اعتذارية عبر التذكير بأن فرنسا «لم تخذل أبداً» «الدولة العبرية»، وأنه شخصياً وأعضاء الحكومات الفرنسية المتعاقبة «حاربوا على الدوام كل أشكال معاداة السامية»، وأن «فرنسا وقفت دوماً إلى جانب إسرائيل، وأنها شاركت «في الدفاع عنها والتصدّي لهجمات إيران»».

> حكومات الدول الأوروبية ارتضت أن تضع نفسها في وضعية العاجز حيال العدوانية إسرائيل منذ سنوات طويلة

ليست المرّة الأولى التي يتراجع فيها ماكرون أمام التهجّم الإسرائيلي عليه، فقد سبق أن تراجع عن تصريحات اتهم خلالها إسرائيل باستهداف المدنيين في غزّة، ليؤكد في اتصال مع رئيس إسرائيل إسحاق هرتسوغ، أنه لا يحمّل إسرائيل المسؤولية عن استهداف المدنيين الفلسطينيين بشكل متعمّد. ولم ينسَ تأكيد دعمه «بشكل لا لبس فيه حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها».

لم يتوقف نتنياهو عن التهجّم على تصريحات ماكرون المنتقدة، ولو لفظياً، إسرائيل، فضلاً عن انتقاده مواقف فرنسا التي تحاول أن تكون فيها متوازنة حيال ما يجري في المنطقة، وشمل ذلك انتقاد تصويت فرنسا والدول الأوروبية لصالح قرار الأمم المتحدة الذي يطالب بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية والقدس الشرقية في غضون عام. إضافة انتقاد نتنياهو دعم باريس لدعوة المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لإصدار مذكرات اعتقال ضده، وضد وزير دفاعه يوآف غالانت، فضلاً عن أن نتنياهو لا تروقه دعوة ماكرون إلى عقد إلى مؤتمر دولي لمساعدة لبنان في باريس في 24 أكتوبر/تشرين الأول الجاري.

المشكلة أن ماكرون لا يقوى على اتخاذ موقف حازم وواضح تجاه حرب الإبادة على قطاع غزّة، لذلك لم يذهب إلى اتخاذ مواقف نظرائه في إسبانيا وإيرلندا والنرويج وسلوفينيا حين اعترفت دولهم بالدولة الفلسطينية في مايو/أيار الماضي، ولم يشارك دعوة رئيسي وزراء إسبانيا وأيرلندا إلى إلغاء اتفاقيات الاتحاد الأوروبي التجارية مع إسرائيل، وفرض حظر شامل لتصدير السلاح إليها. قد يكون الدعم الهائل الذي تقدّمه الولايات المتحدة لإسرائيل العامل الأهم في تمكين نتنياهو من الاستمرار في مواقفه الفاشية حيال الفلسطينيين، وتهجّمه على كل مسؤول غربي يحاول اتخاذ موقف متوازن من جرائم الحرب الإسرائيلية. ويصعب التصديق أن الولايات المتحدة لا تستطيع التأثير على مواقف إسرائيل، لكن المشكلة أن معظم المواقف الأوروبية المسايرة والداعمة لإسرائيل سببها عدم إغضاب الإدارة الأميركية، إضافة إلى أن حكومات الدول الأوروبية ارتضت أن تضع نفسها في وضعية العاجز حيال العدوانية إسرائيل منذ سنوات طويلة.

(كاتب سوري في إسطنبول)

ماذا لو انتصرت إسرائيل؟

احمد الجندي

تتعرّض إسرائيل منذ انطلاق عملية طوفان الأقصى لتهديد وجودي حقيقي، دفعها لتسخير قدراتها كلها، معتمدة بالأساس على الولايات المتحدة وأوروبا، من أجل تحويل هذا التهديد إلى فرصة حقيقية لإعادة تشكيل المنطقة ورسمها من جديد وفق معطيات تتوافق مع إرادتها ورغباتها، وتتماشى تماما مع حلم ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد، الذي طالما بشّر به قادة ومفكرون إسرائيليون، وهو حلم يتماهى مع الرؤية الأميركية التي طرحت ضمن ما أطلق عليه السياسة الأميركيون نظرية الفوضى الخلاقة، منذ أكثر من عقدين، لإعادة ترتيب الشرق الأوسط.

وتسعى إسرائيل عبر سلاح جو غاشم، ومخازن أسلحة أميركية مفتوحة من دون قيود، للقضاء على المقاومة في غزة، وفي لبنان؛ بل والتهديد بتغيير النظام الإيراني نفسه، وليس تدمير مشروعها النووي، ولا تدمير منشآتها النفطية فحسب، وهو ما دفع الصحافي الإنكليزي بول وود أن يعنون مقاله المنشور في 5 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري في مجلة سبكتاتور «إسرائيل تعيد رسم الشرق الأوسط لصالحها».

وهنا تحديدا يمكن الزعم بأن خروج إسرائيل من الحرب الحالية منتصرة، لو حدث، قد يحقق لدول ما يعرف بمعسكر الاعتدال العربي أمنياتها في التخلص من المقاومة، بل ربما من النظام الإيراني نفسه، لكنه سيحولها إلى دول تابعة، ليست لدولة بحجم الولايات المتحدة هذه المرة، بل لدولة صغيرة، بلا تاريخ، أو ديمغرافيا تؤهلها لهندسة المنطقة ولعب دور الشرطي، أو بالأحرى دور البلطجي، الذي ستتركه الولايات المتحدة لها لو تمكنتا معا من حسم الصراع في المنطقة لصالحهما. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن وجود قطبين عالميين كان يحمي مصالح الدول الضعيفة التي لا تريد امتلاك أسباب القوة، أو تحبذ بلا مشروع حقيقي. وينطبق هذا المنطق على المستويات الإقليمية أيضا؛ بمعنى أن وجود إيران وقوى المقاومة، وإن اعتبرته بعض الأنظمة العربية تهديدا، هو أحد عوامل تحقيق التوازن في المنطقة في مواجهة الكيان الصهيوني المتغطرس، في ظل تخلي العرب عن أي دور قيادي، وتبعيتهم الكاملة للولايات المتحدة. ولا شك أن قيام الثورة الإسلامية في إيران، وتحول نظرة دول الخليج لها بوصفها عدوا رئيسا، كان أحد الأسباب التي دفعت أكثرها للتوجه نحو إسرائيل، بشكل متدرج، وعبر علاقات سرية استمرت لعقود طويلة ثم تحولت بشكل تدريجي إلى علاقات معلنة، وصلت لمستويات من التعاون غير المسبوق خلال العقدين الأخيرين؛ والذي فتح أبواب التعاون الاستخباري بين إسرائيل ودول الخليج، وقاد إلى اختراق الكيان الصهيوني لمنظومات أمن هذه الدول من خلال إسناد مشروعات كبرى بعمليات حساسة لمراقبة الطرق، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتجسس على المعارضين.. وغيرها.

ولا أظن أن أحداً يمكن أن يختلف حول أن العرب في هذا الواقع الجديد «المفترض» سيكونون تابعين للمشروع الصهيوني الأوسع للسيطرة على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتصبح إسرائيل العقل والإدارة، ويكون دور العرب التنفيذ والتمويل والتبعية. وقد عبرت خطة شمعون بيرس حول الشرق الأوسط الجديد عن هذا التوجه منذ أطلقها شمعون بيرس في بدايات التسعينيات من القرن الماضي. وفي الشهور الماضية، اتسعت الرؤية لتأخذ عنوان «MENA 2050 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2050» وهو تصور طموح ممول من قبل مؤسسات صهيونية أميركية، بل ورجال أعمال عرب، حسب مقال نشر في صحيفة يديعوت أحرونوت في يوليو/تموز الماضي، ويقود المشروع العقيد السابق في الجيش الصهيوني، إيلي بار آون، الذي يقوم بدور الرئيس التنفيذي. ولا ينظر لهذا المشروع على أنه دعوة للتعايش، بل محاولة لرسم مستقبل الشرق الأوسط في عام 2050، ويضم، وفقا للمقال، مئات العراقيين واللبنانيين والأردنيين والمصريين والسعوديين والسوريين واليمنيين والليبيين والأتراك والتونسيين والمغاربة والكويتيين والبحرينيين والإماراتيين والفلسطينيين، بعضهم صحافيون كبار ورؤساء تحرير صحف خليجية. وحسب كلام بار آون، فإن التحالف للمعتدلين في المنطقة «الذين يريدون قيادة معركة ضد التطرف في الإقليم». الالفت في هذا المشروع الصهيوني أنه لا يطرح بوصفه مشروعا سياسيا، بل للاهتمام بالتعليم والطاقة وتغير المناخ وتمكين المرأة.. بمعنى أنه يقدم أجندة صهيونية، تسعى لتجميع المؤمنين بهذه الفكرة تحت سقف واحد بعيدا عن شبكات التواصل الاجتماعي التي تروج للتطرف.

وليس غريبا تعمّد بعض الأصوات العربية المشاركة تضييق مفهوم الصراع ضد إسرائيل، من كونه عربيا إسرائيليا، ليصبح فلسطينيا إسرائيليا، بل يتخطى الأمر ذلك إلى ضرورة عدم الحديث عن مأهية هذا الصراع حتى لا يكون عاملا معوقا. وهذا يعني التماهي التام مع الفكرة الإسرائيلية في تهميش القضية الفلسطينية، بل وأن ينظر إليها بوصفها عبئا في طريق تطوير العلاقات مع الكيان الصهيوني، وهو مستوى أبعد بكثير من مجرد تطبيع العلاقات، يصل إلى حد تشارك نفس النظرة حول تعريف الإرهاب وتحديد من هم الإرهابيون، وهنا يأتي التطبيع تدخل حزب الله المقاومة في فلسطين ولبنان، والحوثيون في اليمن، وحركات الإسلام السياسي، إضافة إلى إيران في قلب هذا التصنيف. وهكذا تذهب رؤية عرب الاعتدال بعيدا؛ لأنها حين تصف المقاومة وإيران بالإرهاب، تستبعد، قصدا أو سهوا، النظر إلى إسرائيل على أنها كيان عسكري إرهابي، ويتم التركيز على تقدمها التكنولوجي، واعتبارها كيانا له ثقافة وجذور في المنطقة، وليسوا غرباء عنها. وإذا كان التقدم التكنولوجي لدولة الاحتلال أمرا منطقيا لأنها امتداد غربي، فإن الزعم بتجذّر هؤلاء المستوطنين في المنطقة، والادعاء أنهم أصحاب ثقافة وجذور فيها أمر يخالف المنطق والحقيقة التاريخية، وينم عن جهل مطلق، وانسحاق أمام كيان صهيوني طارئ.

وتعتقد إسرائيل أيضا بإمكانية لعب دور قيادي في حفظ الأمن الملاحي في البحر الأحمر؛ وفي مقال بمعهد دراسات الأمن القومي رأى عدن من باحثيه، أن الخسائر التي تتعرض لها الدول العربية المطلة على البحر الأحمر تمثل فرصة يمكن أن تستغلها إسرائيل للاضطلاع بهذا الدور القيادي. إذا انتقلنا لما سيتبقى من القضية الفلسطينية، فمن الضروري العودة بالذاكرة إلى العوامل التي قادت إلى اتفاق أوسلو؛ حيث جاء الاتفاق إثر انتفاضة الحجارة في عام 87، وحينها بنيت فلسطينية تقوم بالتنسيق الأمني مع الأجهزة الإسرائيلية، وقمع أي نشاط فلسطيني مقاوم، وعلى هذا الأساس، وخلال العقود الماضية، كانت مراكز الأبحاث في الكيان الصهيوني تحذر من سلوك حكومات نتنياهو المتعاقبة مع السلطة الفلسطينية، ومخاطر أن يؤدي إضعافها إلى كفر الفلسطينيين بالمسار السياسي والمفاوضات، واتفاق أوسلو، وهذا يعني زيادة في تأييد العمل العسكري ضد إسرائيل وصعود المقاومة.

ومن هنا فإن التخلص من المقاومة، إن تم، سيعني مباشرة زوال الأسباب التي أدّت إلى نشأة السلطة الفلسطينية، وربما لن تكون هناك حاجة لوجودها. خصوصا وأن الأنظمة العربية التي دعمت إسرائيل على التخلص من المقاومة، او شجعتها سرا على إنجاز مهمتها في غزة، أو تعاونت عبر صمتها، في أحسن الأحوال، لن تقف في وجه إسرائيل إذا قررت التخلص من اتفاق أوسلو، الذي لم يتبق منه سوى التنسيق الأمني، في ظل مجتمع يزداد تطرفا يوما بعد يوم، وحكومة يمينية متطرفة تتبنى مكوناتها، سرا أو علنا، الدعوة لاستيطان في غزّة، وتسريع الاستيطان في الضفة الغربية، وقد أطلق الفلسطينيون وإلقاء مشكلتهم على دول الجوار العربي. لا تقتصر الخسائر المحتملة، في حالة انتصار إسرائيل، على مستوى الدول، فالأرجح أنها ستطاول حركات وجماعات وقوى رافضة للمشروع الصهيوني، وتمتد إلى كل المجالات التي يمكن أن تتخيلها. وهكذا فإن نهاية الحرب الحالية لصالح الكيان الصهيوني ستكون لها عواقب وخيمة على شعوب المنطقة، وتؤدي إلى تقزيم دول صاحبة تاريخ وجغرافيا وديموغرافيا، لصالح مشروع صهيوني لا يملك أصحابه مقدرات وطن عربي كبير. وبذلك فإن أي انتصار لهذا الكيان لن تكون نتيجته هزيمة المقاومة فحسب، بل خضوعا عربيا للمشروع الصهيوني، ومن هنا، وفي ظل حرب تعمل إسرائيل على جعلها فرصة لقيادة المنطقة وإخضاعها، لا ينبغي أن تكون هزيمة المقاومة خيارا.

(كاتب مصري في إسطنبول)

> لا تقتصر الخسائر المحتملة، في حالة انتصار إسرائيل، على مستوى الدول، فالأرجح أنها ستطاول حركات وجماعات وقوى رافضة للمشروع الصهيوني

كاريكاتير

عماد حجاج

في انتظار يوم «الثلاثاء الكبير»

عبد اللطيف السعدون

يحبس العالم أنفاسه في انتظار يوم «الثلاثاء الكبير» في الخامس من الشهر المقبل (نوفمبر/ تشرين الثاني)، يوم الانتخابات الأميركية الذي وصفه مرّة الروائي الأميركي هنري ميلر بأنه «اليوم الذي ينصب فيه الأميركيون، داخل سيرك البيت الأبيض، رئيسا وغدا أو أبلها، أو من يمتلك الصفقتين معا، بولونه رئاسة كارثة يقذفون العالم بها».

ويتناغم على كرسي الرئاسة في الولايات المتحدة، وإن كان خصومها يتهمونها بأنها كانت «شرطية العالم» كما يجب أن تكون في محاربتها اليساريين» عندما كانت مدّعية عامة في ولاية بنسلفانيا، كما معروف عنها تبنّيها الإجهاض والمثليين، ويقال إنها رعت مرة حفل زواج لمثليين، ما جعلها موضع نقد من شرائح واسعة في المجتمع الأميركي. ولو قدّر لهاريس رجال الأعمال محمّلا بعشرات الفضائح والتهم القضائية، والمعروف بشعبويته طوال أربع سنوات رئاسية، وما يقال في نقده الكثير، حتى أن الرئيس جو بايدن في دردشة أخيرة له مع صحافيين روى أن زعماء العالم «مرعوبون» مما يمكن أن تفعله عودة ترامب على العالم، وعلى النظام الديمقراطي، وإنهم في كل اجتماع دولي كانوا يأخذونه جانبا، الواحد تلو الآخر ليعبّروا له عن هذا الشعور. ومع فوز أيّ من المرشحين، لن يكون الحال بالنسبة للعرب وللمسلمين أفضل مما هم عليه، فالمعروف أنهما يتسابقان في دعم إسرائيل وحقها المزعوم في الدفاع عن النفس.

وفي حال الأحوال، الحصة الأوفر من الكارثة التي قال ميلر إنها قادمة مع كل رئيس أميركي جديد سوف تكون، كما هي كل مرّة، من نصيب منطقة الشرق الأوسط. وليس هذا الحكم من قبيل التنجيم، إنما هو نتيجة للمقدّمات التي نعيش في ظلها هذه الأيام، والتي تُنبئ بأننا مقبلون على كارثة ترسم خرائط، وتشرع معادلات، وتغير دولاً وأقاليم، وتطيح حركات وشخصيات.

وبالطبع، يكشف هذا الربط بين نتيجة الانتخابات الأميركية وما يحتمل أن يحدث لنا الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة في قيادة العالم، وإن أصبحت مساحة التأثير متاحة أيضا، بقدر ما، أمام قوى أخرى، مثل الصين أو روسيا، أما الانتقال إلى عالم متعدّد الأقطاب فقد يحتاج عقودا قبل أن يأخذ مساره الطبيعي. ودعك من المأخوذين بنبوءة الزعيم الكوبي الراحل فيدل كاسترو بخصوص «الإمبراطورية الآيلة للسقوط»، والذين لا يفعلون شيئًا، إنما يكتفون بالوقوف على حافات المحيط، منتظرين أن تجيء المياه بجثث أعدائهم! جعل هذا كله الخامس من الشهر المقبل مناسبة عالمية مهمّة بامتياز، قد لا يفكّر الناخب الأميركي بأهميتها بالقدر الذي يفكّر فيه بمشكلاته اليومية المباشرة، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والوقود، وفرص العمل، والضرائب، وكذلك مشكلات الهجرة واللاجئين والإجهاض والمثلية التي استجدّت في السنوات الأخيرة، واحدثت حولها انقساما حادّا في المجتمع الأميركي. أما القضايا العالمية فلا تهمّه إلا بالقدر الذي تؤثر فيه على حياته، أو تنتقص من رفاهيته، وأهم قضيتين يمكن أن نجد لهما قدراً من الاهتمام لدى الناخب الأميركي حرب روسيا وحرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على غزّة ولبنان، لكن هذا التأثير لن يتخطى مسألة الخطر الذي يمكن أن تواجهه إمدادات الطاقة التي تمثل عصب الحياة اليومية لدى الأميركيين.

وهكذا يظل العالم حابسا أنفاسه في انتظار الدخان الأبيض الذي سوف ينطلق من المجمع الانتخابي الأميركي في يوم الثلاثاء الكبير.

(كاتب عراقي في كاركاس)

عصا السنوار و«اليوم التالي» لإسرائيل

عبدالله هداري

حينما ألقى الفيلسوف المغربي، طه عبد الرحمن، محاضرته في اسطنبول «الشر المطلق والمرابطة الفكرية»، تأثراً وتفاعلاً مع طوفان حدث 7 أكتوبر (2023)، رفع من سقف المعنى الذي يتأتينا من المقاومة الفلسطينية، واستشفّ حقيقة الفلسطيني الذي يمثل في عصرنا الحداثي السائل صورة للإنسان الكامل. جاءت هذه الكلمات في لحظة يختبئ فيها الإحباط واليأس على العرب والمسلمين، وهم متسمّرون أمام الإذلال الذي تبديه أنظمتهم، وفاقدون بوصلة الفعل المناسب تجاه ما يحصل من إبادة لإخوانهم في بلاد المقدس.

وإذا كانت التأويلات التي حفت حدث 7 أكتوبر عديدة، فالثابت بالنسبة للعرب والمسلمين أن المقاومة بلغت مرحلة إلغاء «اليوم التالي»، فإما الحصول على الحقّ أو الموت دونه بكرامة. لم يكن أحد يشكّك في هذه الحقيقة التي أحدثت توازناً داخلياً عند الجميع، ورفعت بعضاً من الحرج الأخلاقي والوجودي عن كاهل كل الأحرار، وجعلتهم يوقنون أن المخرج موجود دائماً، ويوقنون أنه مهما كانت الوسائل بسيطة فإن قوة الإرادة التي تحرّكها هي ما يحدّد أبعاد أثرها في الواقع.

وسط كل هذه المعاني والأحاسيس والأفكار والحقائق المختلطة والمتداخلة في ذهن وقلب العربي والمسلم، جاءت صورة الفلسطيني الكامل متجسدة في المطلوب الأول، الشهيد يحيى السنوار، رغم الادعاء الإسرائيلي الوقح بأن السنوار هو من يعرقل عملية التفاوض وتحقيق السلم، كذبة يعي الجميع بمن فيهم الأميركيون وغيرهم من الأوروبيين بأن المعرقل الحقيقي هو صورة الشر المطلق نتنياهو الذي لا يريد للحرب أن تنتهي.

استشهد السنوار في صورة أجمع أغلب من كتب عنها بأنها جسّدت الأسطورة الحية في عصرنا، ولعل الأسطرة أقرب ما تكون إلى ثقافة الميت الإغريقية. أما بالنسبة للعرب والمسلمين، فهي على الأصح تجسيد لقيمة الحياة الكريمة التي كرم الله بها الإنسان، فلا يمكن لأحد سلبها منه، ولهذا كان السنوار يشتهي الحياة وليس الموت بهذه الطريقة (انسجاماً مع معنى الشهادة في الإسلام)، وبها سيحيا في قلوب الناس ويخلد ذكره في الصالحين. تعلو هذه القيم على الوعي الأسطوري في الثقافة الإسلامية، وتتجاوز أبعاد المتخيل الإنساني الحداثي المهزوم، لأنها امتزاج للمعتقد بالسلوك وذوبان في اليقين.

اقتحم السنوار، بصورته تلك، جميع أركان الحياة المعاصرة اليوم، داخل ملاعبنا الكروية، وعند الجيل الرقمي الصاعد (نذكّر هنا بصورة السنوار في اليوم التالي لاستشهاده داخل مدرجات مشجعي فريق الرجاء الرياضي بالمغرب، والشعارات التي رفعها مشجّعو فريق الوداد كذلك). لقد نفضت هذه الصورة غبار الموت عنك عن الأحزاب اليسارية المغربية (اليسار الاشتراكي الموحد والنهج والطليعة)، وارجعت أحزاب الإسلام السياسي إلى قلقلة البداية في الارتباط بثابت الأمة الذي لا يرتفع. ولم يترك الأثر الكبير للمشهد مجالاً للتردّد والاختلاف.

لقد انعشت صورة السنوار مشهد الخير والكبرياء في ذاكرة الجميع، باعتباره نقيضاً لهذا الشر المطلق الذي يخيّم في ذهن وقلب العربي والمسلم، جاءت صورة الفلسطيني الكامل متجسدة في المطلوب الأول، الشهيد يحيى السنوار، رغم الادعاء الإسرائيلي الوقح بأن السنوار هو من يعرقل عملية التفاوض وتحقيق السلم، كذبة يعي الجميع بمن فيهم الأميركيون وغيرهم من الأوروبيين بأن المعرقل الحقيقي هو صورة الشر المطلق نتنياهو الذي لا يريد للحرب أن تنتهي.

استشهد السنوار في صورة أجمع أغلب من كتب عنها بأنها جسّدت الأسطورة الحية في عصرنا، ولعل الأسطرة أقرب ما تكون إلى ثقافة الميت الإغريقية. أما بالنسبة للعرب والمسلمين، فهي على الأصح تجسيد لقيمة الحياة الكريمة التي كرم الله بها الإنسان، فلا يمكن لأحد سلبها منه، ولهذا كان السنوار يشتهي الحياة وليس الموت بهذه الطريقة (انسجاماً مع معنى الشهادة في الإسلام)، وبها سيحيا في قلوب الناس ويخلد ذكره في الصالحين. تعلو هذه القيم على الوعي الأسطوري في الثقافة الإسلامية، وتتجاوز أبعاد المتخيل الإنساني الحداثي المهزوم، لأنها امتزاج للمعتقد بالسلوك وذوبان في اليقين.

اقتحم السنوار، بصورته تلك، جميع أركان الحياة المعاصرة اليوم، داخل ملاعبنا الكروية، وعند الجيل الرقمي الصاعد (نذكّر هنا بصورة السنوار في اليوم التالي لاستشهاده داخل مدرجات مشجعي فريق الرجاء الرياضي بالمغرب، والشعارات التي رفعها مشجّعو فريق الوداد كذلك). لقد نفضت هذه الصورة غبار الموت عنك عن الأحزاب اليسارية المغربية (اليسار الاشتراكي الموحد والنهج والطليعة)، وارجعت أحزاب الإسلام السياسي إلى قلقلة البداية في الارتباط بثابت الأمة الذي لا يرتفع. ولم يترك الأثر الكبير للمشهد مجالاً للتردّد والاختلاف.

لقد انعشت صورة السنوار مشهد الخير والكبرياء في ذاكرة الجميع، باعتباره نقيضاً لهذا الشر المطلق الذي يخيّم في ذهن وقلب العربي والمسلم، جاءت صورة الفلسطيني الكامل متجسدة في المطلوب الأول، الشهيد يحيى السنوار، رغم الادعاء الإسرائيلي الوقح بأن السنوار هو من يعرقل عملية التفاوض وتحقيق السلم، كذبة يعي الجميع بمن فيهم الأميركيون وغيرهم من الأوروبيين بأن المعرقل الحقيقي هو صورة الشر المطلق نتنياهو الذي لا يريد للحرب أن تنتهي.

استشهد السنوار في صورة أجمع أغلب من كتب عنها بأنها جسّدت الأسطورة الحية في عصرنا، ولعل الأسطرة أقرب ما تكون إلى ثقافة الميت الإغريقية. أما بالنسبة للعرب والمسلمين، فهي على الأصح تجسيد لقيمة الحياة الكريمة التي كرم الله بها الإنسان، فلا يمكن لأحد سلبها منه، ولهذا كان السنوار يشتهي الحياة وليس الموت بهذه الطريقة (انسجاماً مع معنى الشهادة في الإسلام)، وبها سيحيا في قلوب الناس ويخلد ذكره في الصالحين. تعلو هذه القيم على الوعي الأسطوري في الثقافة الإسلامية، وتتجاوز أبعاد المتخيل الإنساني الحداثي المهزوم، لأنها امتزاج للمعتقد بالسلوك وذوبان في اليقين.

اقتحم السنوار، بصورته تلك، جميع أركان الحياة المعاصرة اليوم، داخل ملاعبنا الكروية، وعند الجيل الرقمي الصاعد (نذكّر هنا بصورة السنوار في اليوم التالي لاستشهاده داخل مدرجات مشجعي فريق الرجاء الرياضي بالمغرب، والشعارات التي رفعها مشجّعو فريق الوداد كذلك). لقد نفضت هذه الصورة غبار الموت عنك عن الأحزاب اليسارية المغربية (اليسار الاشتراكي الموحد والنهج والطليعة)، وارجعت أحزاب الإسلام السياسي إلى قلقلة البداية في الارتباط بثابت الأمة الذي لا يرتفع. ولم يترك الأثر الكبير للمشهد مجالاً للتردّد والاختلاف.

ل

المعارضات السورية... فالج لا تعالج

علي العبدالله

أثارت الدعوة إلى عقد مؤتمر «المسار الديمقراطي السوري» في بروكسل، وانعقاده يومي 25 و26 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، ردود فعل رافضة وناقدة ومستهجنة ومتهمة. لما كل هذا السخط وما المشكلة في عقده؟.

قال نص تعريفي للمؤتمر كتبه محيي لالا على صفحته على «فيسبوك»، 2024/10/28، «بدأت سلسلة مؤتمرات استوكهولم مبادرةً دولية تجمع بين الخبراء والمنظمات غير الحكومية والفاعلين السياسيين لمناقشة سبل دعم الديمقراطية في المناطق التي تعاني صراعات داخلية». و«يأتي مؤتمر بروكسل خطوةً تكميلية لهذه السلسلة، حيث يهدف إلى تحويل الأفكار والرؤى التي نُقشت في استوكهولم إلى عمل عملي ومُنظم. يتمحور المؤتمر حول إنشاء هيكلية سياسية محترفة قادرة على تنفيذ الخطط والاستراتيجيات التي تسهم في بناء ديمقراطية مستدامة في سورية. هذا التوجه يعكس فهمًا عميقًا للحاجة إلى مؤسّسات قوية ومتماسكة لتحقيق التغيير المطلوب». قال مركز أولف بالمه للديمقراطية في السويد إنه خلف عقد المؤتمر، ولعب دورًا محوريًا في تنظيمه ودعمه، وبتوفير الاتحاد الأوروبي التمويل والمساندة السياسية. أما مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) فهو يمثل الجبهة السياسية الميدانية، ما يضمن تماشي الجهود مع الواقع الميداني واحتياجات الشعب السوري. وكان فراس عابدين قد أوضح على صفحته على الفيسبوك يوم 2024/10/27 «أن مجلس سوريا الديمقراطية من الداعين إلى عقد المؤتمر». في حين كان، عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر، موفق نيربية، قد قال لـ«العربي الجديد» يوم 2024/10/23 إن «مجلس سوريا الديمقراطية مساهم مهم في هذا المسار وهي حقيقة فعلية»، وبرّر التعاون مع «المجلس» بقوله: «نحتاج إلى طرف موجود على الأرض حتى يكون ارتباطنا بالداخل السوري وعلى الأرض ممكنًا، ووقع اختيارنا على (مسد) للبدء بهذا التوجّه». هنا نحن أمام شهادات متعارضة لأصوات من داخل مطبخ المؤتمر بين من يقول «مسد» داعياً إلى المؤتمر، وفق فراس عابدين، ومن يقول إنه «الجبهة السياسية الميدانية»، «مما يضمن تماشي الجهود مع الواقع الميداني واحتياجات الشعب السوري»، وفق قول محيي لالا، وبين من يقول ما معناه دفعتنا، يقصد القوى الديمقراطية السورية المعارضة، الحاجة إلى جسم على الأرض فاخترنا «مسد»، وفق موفق نيربية.

يبدو أن دور «مجلس سوريا الديمقراطية» في التحضير للمؤتمر، أو الدعوة إليه، ومشاركة أعضائه فيه السبب وراء ردود الفعل الرافضة والناقدة والمستهجنة والمتهمة للمؤتمر وللمشاركين فيه. في تعليق على انعقاد المؤتمر على موقع ملتقى العروبيين (رأي الموقع:2024/10/26) مهّد الكاتب لتعليقه بما كتبه وجيه كوثراني عن خلفيات عقد المؤتمر العربي الأول في باريس عام 1913 ودور السفارة الفرنسية في التحريض على عقد المؤتمر، ودفع شخصيات عربية للمشاركة فيه تمهيداً لانفصال العرب عن السلطنة العثمانية الذي جرى بعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى بانهيار السلطنة، في اتهام ضمني للمشاركين من العرب في مؤتمر بروكسل مع «مجلس سوريا الديمقراطية والتلميح إلى أنهم سيلحقون الضرر بسورية.

كان المجلس الإسلاميّ السُّوريّ أقل حدة وأقرب إلى التعقل، حيث أصدر يوم 2024/10/26 بياناً عرض فيه رؤيته للتوافق في عشر نقاط باعتبارها «المبادئ الأساسية» لهذه الرؤية بديلًا لما قد يصدر عن مؤتمر بروكسل: أولًا، الانتقال إلى نظام حكمٍ رشيدٍ قائمٍ على العدالة والحريّة والكرامة والمساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، بعيدًا عن الاستبداد والخضوع لإرادة الأجنبي، وقد كان هذا هو الهدف الأسمى للثَّورة السُّوريَّة.

ثانياً، إنَّ طيَّ صفحة الماضي المملوء بالمآسي والجراح، وفتحَ صفحةٍ جديدةٍ على المستويين السِّياسيّ والاجتماعيّ يظل مشروطًا بتحقيق العدالة؛ حيث يجب تشكيل لجانٍ قضائيةٍ خاصةٍ ومستقلةٍ لمحاكمة المجرمين ومعاقبتهم، والكشفِ عن مصير المفقودين، وتعويضِ أُسَرِ الضحايا والمتضررين معنويًا وماديًا، وإننا بهذا نستطيع أن نتحدثَ عن سوريَّة الجديدة والموحَّدة.

ثالثًا، الحوار الشَّامل بين الأطراف السِّياسيَّة والاجتماعيَّة الوطنيَّة، هو الطريق المُثمر والموثوق لتوليد الثِّقة بين مكونات المجتمع السُّوريّ، وبناء الأرضيَّة المشتركة للتعايش في وطنٍ واحدٍ، ويجبُ أنْ يكون هذا هو النَّهج المستمر في التَّعامل مع المشكلات في سوريَّة المستقبل.

رابعًا، الشَّفافيَّة والوضوح وصِدق النوايا هي الأسس التي يجب اعتمادها في كل المقاربات السِّياسيَّة.

خامسًا، في بلادنا تنوع دينيٌّ وثقافيٌ وإثنيٌّ واضحٌ، وهو يُفرز خصوصياتٍ لكلِّ مكوِّنٍ من مكوِّنات المجتمع السُّوريّ، وهي تنعكس على الصَّعيدين القضائي والاجتماعي.

سادسًا، تأكيد الانتماء العربيّ والإسلاميّ، وتعزيز كلِّ ما من شأنه ترسيخ الانتماء إلى ثقافتنا وتاريخنا وخدمة المصلحة العُليا.

سابعًا، وحدة التُّراب السُّوريّ، ووحدة الشَّعب السُّوريّ، واستقلالية القرار الوطني، من الركائز الأساسيَّة لقيام نظامِ حكمٍ وطنيٍّ يُلبي طُموحات الشَّعب السُّوريّ، ويمكن اختيار أسلوب إداري مناسب عبر استفتاءٍ داخلي حرٍّ، بعيداً عن الضُّغوط والتدخلات الخارجيَّة.

ثامنًا، سوريَّة الجديدة بعد الخلاص من نظام الاستبداد في حاجة إلى دستورٍ جديدٍ، تَكتبُ مسوَّدته لجنةٌ منتخبةٌ من قبل الشَّعب السُّوريّ، ويتمُّ التصويتُ عليه من قِبَلهِ أيضاً، ويجبُ أنْ يَعكسَ الدُّستورُ الجديدُ قِيَمَ العدل والشُّورى والحرية والكرامة، وكلَّ مُفردات الهُويَّة السُّوريَّة.

تاسعًا، الانتخابات الحرَّة النزيهة، والتَّداول السِّلمي على السُّلطة، واستقلال القضاء، والمساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، هذه المبادئ تشكِّل جوهرَ النِّظام السِّياسيّ المنشود، وهذا النِّظام هو الذي يضمن توزيعَ الثَّروات على نحوٍ عادلٍ، وتكافؤَ الفُرصِ في الوظائف العامة المدنيَّة والعسكريَّة، كما أنَّه يضمن شُمولَ التنمية المستدامة لكل المناطق السُّوريَّة على نحوٍ متوازن. عاشرًا، تشجيع أشكال المشاركة الاجتماعيَّة البنَّاءة، وتعزيز روح المسؤوليَّة الوطنيَّة، وترسيخ قيمِ التطوع والإحسان، والوقوفُ إلى جانب الضعيف والمظلوم وجميع الفئات المهمَّشة في المجتمع.

> الواضح من الحوار الكردي الكردي أن «قوات سوريا الديمقراطية» غير مستعدّة للتخلي عن أي من منطلقاتها أو ممارساتها السياسية والعسكرية
>
> المشكلة ليست لأن «مسد» ليس ديمقراطيًّا فقط، بل لأن التكتل الذي سينشأ سيكون بحكم توازن القوى ملحق بمسد ليس أكثر

مبادئ إيجابية لكنها عامة، وسبق طرح معظمها في السنوات الماضية، ولا تنطوي على جانب عملي إجرائي، خطة تحرّك، يستدعيه تحدي الاستعصاء القاتل الذي يرخي بثقله على المشهد السياسي السوري منذ بعض الوقت. وهذا مع وجود فقرات غير محدّدة الدلالة مثل ما ورد في البند الخامس «في بلادنا تنوع دينيٌّ وثقافيٌّ وإثنيٌّ واضحٌ، وهو يُفرز خصوصياتٍ لكلِّ مكوِّنٍ من مكوِّنات المجتمع السُّوريّ، وهي تنعكس على الصَّعيدين القضائي والاجتماعي». ما القصد من «وهي تنعكس على الصَّعيدين القضائي والاجتماعي» عمليًا، حقوق خاصة أم مجرد معاملة خاصة كالمحاكم الشرعية الخاصة بالأحوال المدنية والزيجات والمواريث؟. وما جاء في البند الرابع «الشَّفافيَة والوضوح وصِدق النوايا»، فالشفافية والوضوح عاملان جوهريان أما صدق النوايا فقضية لا يركن إليها في الواقع العملي لأنها غير قابلة للتحديد والقياس ما يستدعي الاتفاق على قواعد عمل تكشف عن مدى تطابق ممارسات الأطراف مع المبادئ والخطط المتفق عليها. وقال الباحث السياسي، محمد سالم، لـ«العربي الجديد» يوم 2024/10/23 إن «المؤتمر جزء من سعي متكامل وطويل الأمد لقوات سوريا الديمقراطية [الجناح العسكري لمجلس سوريا الديمقراطية] لتعزيز شرعيتها وتقوية نفوذها وفرض نفسها على الساحة السورية مشروعًا منافسًا للنظام السوري ولمختلف مشاريع الحكم في سورية».

في السياق، جاء تفسير موفق نيربية لعقد المؤتمر ومشاركة القوى الديمقراطية فيه غريبًا نوعًا ما، قال: «انطلقت من حقيقة ضعف تمثيل الديمقراطيين في الساحة السورية، وتغييبهم من قبل القوى الإسلاموية والمليشياوية، ودول تدعم هذا الاتّجاه». قول يعكس ثقافة تبريرية اعتمدتها قوى معارضة سورية، اليسارية منها على وجه التحديد، قائمة على إلقاء اللوم على الإسلاميين إن في تفسير فشل الثورة السورية أو في ضعف أداء هذه القوى خلال مرحلة الثورة. واقع الحال أن الديمقراطيين فشلوا قبل الثورة في مد جسور فكرية وسياسية وإنسانية بينهم وبين الحاضنة الشعبية؛ وزادوا الطين بلة بعدم قدرتهم على تشكيل جسم سياسي وازن خلال الثورة، حيث كانت الصراعات بينهم حادة وفاجرة كما عرضها رموز من هذه القوى في الصحافة ومحطات التلفزيون. وكانت ثالثة الأثافي، كما تقول العرب، تركهم الميدان والخروج من البلاد إلى الأمان الشخصي تاركين الحاضنة الشعبية تدفع وحدها فاتورة الدم. لم تكن ثمة قوى إسلامية على الساحة ولما ظهرت لم تكن سيطرتها على الساحة شاملة، انحصرت سيطرتها لاحقًا في المجال العسكري، وقد ساعدها ضعف دور القوى الديمقراطية ورحيلها المبكر خارج البلاد على مد هذه السيطرة على المجال المدني بفرض رؤاها وحدودها وقيودها على المواطنين وحياتهم الشخصية الذين لم يجدوا سندًا ولا ظهيرًا يرفع عنهم الحيف عبر سلطات الأمر الواقع. أما ربطه، نيربية، بين مشاركتهم بـ «سدّ الثغرة الأساسية في تركيبة هذه المعارضة، وهي غياب الوجود الديمقراطي والوطني عن الساحة، أو على الأقل ضعف تمثيله بشكل كبير ومؤذٍ». وإضافته: «نحتاج إلى طرف موجود على الأرض حتى يكون ارتباطنا بالداخل السوري وعلى الأرض ممكنًا، ووقع اختيارنا على (مسد) للبدء بهذا التوجّه». فيحتاج إلى إجابة مباشرة على سؤال جوهري: هل مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) حركة ديمقراطية حتى تُحل مشكلة غياب الوجود الديمقراطي على الساحة بالتعاون معها؟. فالصور الصادمة التي عرفتها تجربة «الإدارة الذاتية»، من منع تنظيمات كردية من العمل في ساحة سيطرتها، إلى قمع الرأي المخالف وملاحقة الصحافيين، إلى فرض الخدمة الإلزامية على مواطنين لا يشاركونها توجهاتها الفكرية ولا يتبنون مشروعها السياسي، مرورًا بفرض برامج تعليم تتعارض مع قيم المجتمع، والأخطر عدم التوازن في التشكيلة القيادية لمسد وقسد حيث الهيمنة للكرد على بقية المكونات حتى في مناطق الأكثرية العربية... إلخ، الصور تقول إن هذه الأخيرة لا تمتّ إلى الديمقراطية في شيء، من دون أن ننسى قمعها للعرب في هذه الساحة والتزامها بفكر ستاليني مغلق. المشكلة ليست لأن «مسد» ليس ديمقراطياً فقط، بل لأن التكتل الذي سينشأ سيكون بحكم توازن القوى ملحق بمسد ليس أكثر. تحالف يضم قوى ليس في جَعبتها غير رؤى نظرية مع قوة مسلّحة تقيم سلطة أمر واقع في جزء هام من سورية وتستأثر بعائداته المالية؛ والسلطة لمن يملك المال والسلاح. لست ضد التحاور مع «مسد»، لكن على قاعدة محدّدة: وضع فكرتها وتصوّرها عن مستقبل سورية على بساط البحث والكشف عن مدى استعدادها للتخلي عن ما يثبت عدم صلاحيته. والواضح من الحوار الكردي الكردي أنها غير مستعدّة للتخلي عن أي من منطلقاتها أو ممارساتها السياسية والعسكرية. ثمة تخوف جدّي من انتهاء المحاولة وضياع جهود سنوات بتحول التشكيل الجديد إلى وسيلة تتيح لـ«مسد» غسل سجلّها غير الديمقراطي ومدّ نفوذها على قوى من خارج ساحتها.

(كاتب سوري)

هل كانت إسرائيل ستطغى لو نجح الربيع العربي؟

علي أنوزلا

هل كانت حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وحالياً ضد لبنان، ستوجد، وليس فقط تستمر سنة ونيفاً، وتؤدي إلى تدمير غزة ولبنان وقتل وجرح أكثر من 170 ألف فلسطيني ولبناني، لو أن ثورات الربيع العربي نجحت، وقطعت الطريق على الثورات المضادّة التي وأدت انتفاضة الشعوب العربية، وعسكرت احتجاجاتها السلمية، وحولت ربيعها إلى حروب أهلية مدمّرة؟ لا يتعلّق الأمر بممارسة نوع من التخييل السياسي، وإنما بات هذا السؤال يُطرح بقوة لإعادة قراءة التاريخ القريب، بناء على التطورات الخطيرة التي بدأت تأخذها تداعيات العدوان الإسرائيلي وأبعادها المستقبلية، والخبايا التي بدأت تتكشف أمامنا عن التواطؤات الغربية والعربية في دعم الكيان الصهيوني، وهو ما سوف تتضح صورته أكثر مع مرور الوقت.

لقد أسقطت حرب الإبادة الصهيونية ضد الشعبين، الفلسطيني واللبناني، أقنعةً كثيرة، وكشفت عن أشياء كثيرة كانت مستترة، ورفعت التهمة المغرضة التي ألصقت بثورات الربيع العربي، عندما رماها بعضهم بأنها صنيعة الغرب الذي أوجدها ومولها وحرّكها بغرض بعث الفوضى والخراب في المنطقة العربية للسيطرة عليها، كما لو أن هذه المنطقة وأنظمتها المستبدّة، كانت تحارب الغرب، وتكيد له المكائد وتحيك له المؤامرات؟ فكل الأنظمة التي ثارت ضدها شعوبها عام 2011 كانت موالية للغرب تابعة له خاضعة لأوامره، متواطئة معه ضد شعوبها وضد كل شعوب العالم ودوله المعادية له، من تونس بن علي إلى مصر حسني مبارك وانتهاء بعلي صالح ومعمّر القذافي وبشار الأسد على التوالي في اليمن وليبيا وسورية، أما الأنظمة الوراثية من المحيط إلى الخليج فكانت وما زالت محميات أميركية وغربية، والعراق الذي شكل ذات يوم عمقاً استراتيجياً للدفاع عن استقلالية القرار العربي، كان حينها ممزّقاً تنهشه مليشيات الإرهاب التي فرخها الاحتلال الأميركي للبلد.

اليوم، مع المسافة الزمنية الكافية التي باتت تفصلنا عن عام 2011، يمكن القول إن الأنظمة الغربية الإمبريالية استغلت فرصة الربيع العربي الذي خرجت ثوراته تلقائياً في تونس ومصر قبل أن تنتشر في باقي البلدان العربية، وتعاونت مع أنظمة عربية موالية لها، أو هي من تحميها، لتصفية حساباتها القديمة مع الأنظمة التي لم تكن تثق بها مثل النظام السوري ونظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، والذي بالرغم من تسليمه أسلحته الكيماوية لأميركا، وتقديمه كل فروض الولاء والطاعة للغرب، لم يسلم من غدرهم به عندما رأوا الفرصة سانحة، وبذلك تحققت للغرب والأنظمة الحليفة له ثلاثة أهداف أساسية: التخلص من الأنظمة التي لم يكونوا يثقون بها، أو إضعافها. والقضاء على التيارات الشعبية القوية التي كانوا يخافون من وصولها إلى السلطة، خصوصاً التيار الإسلامي. وتشويه الصورة «الشاعرية» لثورات الربيع العربي، كما ظهرت في شوارع تونس والقاهرة وصنعاء واليمامة وميادينها، وتحويلها إلى شبح مخيف يهدد الدول وشعوبها بالحروب والدمار والخراب.

نحن ننسى أن صفقة تبادل الأسرى بين «حماس» والاحتلال الإسرائيلي أو «صفقة وفاء الأحرار»، كما يسمّيها الفلسطينيون، والتي أبرمت في عهد نتنياهو وبموجبها تحرر 1027 أسيراً فلسطينياً من بينهم يحيى السنوار، جرت في عز ثورات الربيع العربي، يوم 11 أكتوبر/ تشرين الثاني 2011، أي بعد شهر من اقتحام المتظاهرين المصريين السفارة الإسرائيلية في القاهرة في 9 سبتمبر/ أيلول 2011، وإنزالهم العلم الإسرائيلي، ورفع العلم المصري محله، ومطالبتهم بإلغاء معاهدة التطبيع وقطع كل العلاقات مع إسرائيل. كما ينسى كثيرون موقف أول رئيس مصري مدني منتخب، الشهيد محمد مرسي، عندما شنت إسرائيل عدواناً على غزّة عام 2012 ، فجاء ردّه حازماً محذراً متوعداً ومهدداً إسرائيل، وأرسل رئيس وزرائه، آنذاك، هشام قنديل إلى غزّة على رأس وفد مصري، وأمر بفتح معبر رفح بشكل دائم أمام الفلسطينيين، فما كان من الإسرائيليين إلا أن أوقفوا عدوانهم، بعد أسبوعين من بدئه، ووقعوا اتفاقاً يتعهدون فيه بوقف «الاغتيالات والتوغلات الإسرائيلية» وتسهيل تنقلات الفلسطينيين! ما أملى صفقة «وعد الأحرار»، وأجبر إسرائيل على وقف عدوانها على غزة، وتقديم اعتذار رسمي لمصر عن قتل خمسة جنود مصريين على خطّ الحدود بين البلدين، في سابقة لم تحدُث، إسرائيلياً، من قبل، هو الخوف الإسرائيلي من تداعيات «الربيع العربي»، في المنطقة وفي مصر خاصة، وتحول الرأي العام العربي إلى عُنصر مؤثر في معادلة العلاقات العربية الإسرائيلية، ما دفع إسرائيل والغرب إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تلك التحولات الكبرى في المنطقة آنذاك، ووضعها في صميم حساباتهم السياسية والاستراتيجية، وبداية التحرك لمواجهة الخطر الذي كان يهدّد وجودهم ومصالحهم، والتركيز على ثغرات تلك الثورات للتسرب إلى داخلها لإعادة ضبط المنطقة على بندول الساعة الزمنية الإسرائيلية. فما كان يخشاه الإسرائيليون، والغرب عموماً، إبان تلك الثورات، هو تحالف الإسلاميين مع القوى الديمقراطية في الشارع ومع الجيش في بلدانهم، وهكذا جرى اللجوء إلى كل أساليب الدعاية المضادة لتشويه (وشيطنة) الربيع العربي والقوى التي كانت تقوده، وفي مقدّمتهم الإسلاميون في مصر وإثارة الصراع بينهم وبين القوى الأخرى، وتشجيع الجيش الذي يتلقى تمويله من أميركا، للاستيلاء على السلطة باسم الحفاظ على أمن البلد واستقراره ووحدته.

> ما تنفذه إسرائيل اليوم في غزّة ولبنان من خراب ودمار سيأتي على المنطقة العربية كلها، للتأسيس للعهد الصهيوني الذي بدأنا نعيش بوادره في أكثر من دولة عربية!
>
> لقد أسقطت حرب الإبادة الصهيونية ضد الشعبين، الفلسطيني واللبناني، أقنعةً كثيرة، وكشفت عن أشياء كثيرة كانت مستترة

أليس من غريب المصادفات، اليوم، أن القنوات الفضائية، والصحف والمواقع، والإعلاميين والسياسيين والمثقفين، الذين حاربوا الربيع العربي، وألبسوه كل التهم الزائفة والكاذبة هم الذين يهاجمون اليوم المقاومتين، الفلسطينية واللبنانية، ويحملونهما مسؤولية جرائم الحرب التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في غزّة ولبنان؟ أليست الأنظمة التي قادت الثورة المضادة، هي نفسها التي بادرت إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني؟ أليست هذه الأنظمة هي نفسها التي كشف الصحافي الأميركي، بوب وورد، في كتابه الصادر حديثاً تحت عنوان «الحرب»، عن تواطئها مع إسرائيل وأميركا في العدوان الحالي على غزّة، وتحريضها الاسرائيليين للقضاء على «حماس»؟ من سيقرأ هذا الكتاب سيُصدم من حجم المؤامرة وسيدرك لماذا لم يسمحوا لثورات الربيع العربي بالنجاح وحوّلوها إلى خراب ودمار، لكن ما تنفذه إسرائيل اليوم في غزّة ولبنان من خراب ودمار سوف يأتي على المنطقة العربية كلها، للتأسيس للعهد الصهيوني الذي بدأنا نعيش بوادره في أكثر من دولة عربية!

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads